

## مجموعة برامج التعويض في شيلي

بعد انتهاء فترة الدكتاتورية العسكرية في شيلي، تم تدريجياً تنفيذ مجموعة من برامج التعويض. وهذه البرامج تعكس مدى الصعوبات التي واجهتها الحكومة التي جاءت عقب العهد الدكتاتوري، والضحايا، ومقترفو انتهاكات حقوق الإنسان، في محاولة إجتياز تلك الفترة الإنتقالية في تاريخ شيلي.

ففيما بين 1973 و 1990 كانت تحكم شيلي حكومة دكتاتورية عسكرية يرأسها (أوغسطو بينوشيه) قامت بارتكاب انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان. وظلت الآلاف من السكان تعيش في جو بين الخوف والمعاناة، وعمدت آلاف إلى مغادرة البلاد والنزوح إلى الخارج، أو إلى مناطق أخرى داخل شيلي. وفي 1978 تحت سيطرة العسكريين، أقر البرلمان قانون عفو يسمح لمرتكبي جرائم قتل الأشخاص المختلفين بالإفلات من المحاكمة.

وفي عام 1995 انتهى عهد دكتاتورية (بينوشيه) وجاءت حكومة ديموقراطية منتخبة . وأنشأ الرئيس الجديد (باتريشيو إيلوبيه) لجنة قومية للحقيقة والمعالجة وتعرف باسم لجنة (ريتج) الذي تولى رئاستها. وكانت صلاحياتها قاصرة على حالات اختفاء المحتجزين وضحايا الإعدام السياسي والتعذيب الذي أفضى إلى الموت. وفي فبراير / شباط 1991 أصدرت اللجنة تقريراً يؤكد أن 2998 شخصاً لقوا حتفهم لأسباب سياسية بين 11 سبتمبر / أيلول 1973 و 11 مارس / آذار 1995، وأن 979 شخصاً قد اختفوا أثناء الاحتجاز، وأن 1319 آخرين ماتوا أثناء احتجازهم، ولم تستطع اللجنة تحديد مصير 630 شخصاً آخرين.

ومن الأمور التي أثارت جدلاً حول نشاط تلك اللجنة أنها رفضت التصريح بأسماء مرتكبي تلك الجرائم مع أنها اشارت إلى وحدات الجيش والشرطة. وأوصت اللجنة بإتخاذ عدة اجراءات لتعويض الضحايا الذين ذكروا في التقرير. وفي النهاية، أنشأت الحكومة هيئة تعرف باسم المؤسسة القومية للتعويض والمصالحة، في عام 1991، لمتابعة توصيات اللجنة. واستمرت هذه المؤسسة في العمل أربع سنوات فحصت فيها مختلف الحالات وحددت الأشخاص الذين يستحقون اعتبارهم من الضحايا، وأجرت تحقيقاً حول أماكن المختفين (ولم يكن هذا التحقيق من الجهود الناجحة)، ووضعت برنامجاً للمساعدة الاجتماعية والقانونية لكي يتسنى للضحايا الاستمتاع بما يستحقونه من تعويض. كما أنشأت برنامجاً تعليمياً وثقافياً ولتقديم الدراسات والأبحاث القانونية، ومركزاً للأرشيف والتسجيل.

وفي البداية كان المنتفعون من هذه البرامج هم عائلات المختفين وضحايا الاعدام السياسي والأشخاص الذين ماتوا أثناء الاحتجاز. وفيما بعد اتسعت الدائرة وشملت

العائدين من المنفى والذين فصلوا من وظائفهم لأسباب سياسية، والمزارعين الذين طردوا من أراضيهم واستبعدوا من الإصلاح الزراعي. وتقرر صرف معاش شهري للمتقاعدين، وتوفير خدمات تعليمية لأبناء المختفين واعفاؤهم من الخدمة العسكرية، ومنحهم الأولوية في الخدمات الصحية. وقامت وكالات حكومية متعددة بالإشراف على هذه البرامج.

وفي بداية الأمر كان الضحايا الذين نجوا من الإحتجاز أو التعذيب غير مؤهلين للتعويضات حتى ولو كانوا ضمن العدد الكبير من ضحايا نظام (بينوشيه). وبعد الاعتراض على ذلك الحرمان تكونت لجنة أخرى في عام 2003 باسم (اللجنة الوطنية للتعذيب والسجن السياسي) تعرف أيضاً باسم لجنة (ثاليك) رئيسها. وفي 2004-2005 أصدرت اللجنة تقريراً من جزئين، وحددت هوية 29000 شخص من ضحايا التعذيب (منهم حوالي 3400 حالة من حالات الانتهاك الجنسي للنساء) ولكنها لم تحدد أسماء مرتكبي تلك الجرائم. وبمجرد نشر التقرير صدر قانون يمنع إذاعة تفاصيل التقرير لمدة خمسين سنة ويحول دون استخدامه في محاكمة المرتكبين وينص هذا القانون على تعويض الضحايا المذكورين في التقرير ومنح معاش تقاعد سنوي يتراوح بين 2300 و 2600 دولار أمريكي. أما الأطفال الذين ولدوا في السجون، أو الذين كانوا محتجزين مع والديهم فقد تقرر منحهم مبلغاً كدفعة واحدة قدرها 6800 دولار أمريكي.

## جدول تفصيلي المعاش التعويضي لضحايا انتهاكات حقوق الانسان

<u>المنشأ</u>	بمقتضى قانون رقم 19,123 الصادر في فبراير / شباط 1992 وضعت مجموعة من البرامج تحت (المؤسسة الوطنية للتعويض والصالحة) تتضمن منح معاش تعويضي شهري للتقاعد. وبعد حل تلك المؤسسة في 1996 تولت وزارة الداخلية إدارة البرامج حتى عام 2000.
<u>الإطار الزمني</u>	منذ عام 1992 وحتى الآن. وقد تم ادخال عدة مبادرات مختلفة في أوقات مختلفة.
<u>المؤسسات المشاركة</u>	منذ 1991 وحتى 1996 قامت (المؤسسة الوطنية للتعويض والصالحة) بتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة فيما يختص بالمتجزين المختفين.  وقامت هيئة معاشات التقاعد بدفع المستحقات منذ 1992 وكان نائب وزير الخارجية مسؤولاً عن برنامج المتابعة منذ 1997 حتى 2000 بعد حل (المؤسسة الوطنية) وتولت الوزارة تنفيذ برنامج حقوق الانسان منذ 2001 حتى 2003. واستمر البرنامج الاجتماعي في تقديم المعونة للعائلات، وواصل البرنامج الثقافي تقديم الخدمات اللازمة للقضاة لمباشرة التحقيق. وكان برنامج المشروعات والدراسات يتولى التعويضات الرمزية.
<u>الأهلية والاستحقاق</u>	المستحقون هم عائلات الضحايا الذين وردت أسماءهم في التقرير، والذين اختفوا أو ماتوا أثناء الاحتجاز أو الذين أعدموا. وتتولى ( المؤسسة الوطنية) تقرير شأن أولئك الذين لم تذكر أسماءهم في التقرير.
<u>الإجراءات</u>	يبقى على طالب معاش التقاعد أن يقدم الطلب الخاص بذلك. وقد نشرت الصحف أسماء الضحايا المستحقين في 1992 لكي تقوم العائلات بتقديم الطلبات. وآخرون رفعوا طلباتهم إلى (المؤسسة الوطنية).
<u>التعويضات الممنوحة</u>	يمنح معاش تعويض شهري يبلغ 537 دولاراً أمريكياً (طبقاً للنسبة المقررة في 1996) منها 40 بالمئة للزوج أو الزوجة و 30 بالمئة للأب أو الأم و 15 بالمئة إذا كان الأب أو الأم هو الوالد الأصلي للضحية و 15 لكل طفل من أطفال الضحية حتى سن 25 وللأطفال المعوقين بدون حد أقصى للسن. وحصل كل فرد من أولئك المنتفعين على منحة قدرها حصيدا 12 شهراً من قيمة المعاش.
<u>تعويضات جانبية</u>	<u>الرعاية الصحية للضحايا (لا تزال جارية)</u> يمنح القانون أيضاً حق الانتفاع بالخدمات الصحية المجانية لأقرباء الضحايا الذين يقل دخلهم عن خط الفقر. كما وضعت وزارة الصحة برنامجاً خاصاً للتعويض والصحة المتكاملة، يشمل الأشخاص الذين خضعوا لانتهاكات حقوق الانسان. ويتضمن هذا البرنامج الصحي رعاية صحية واجتماعية وسيكولوجية بدون مقابل. كما يحق لأباء

وأبناء وإخوة الضحايا الانتفاع بهذه الخدمات. وقد تضمن هذا البرنامج كافة الخدمات الصحية التي قدمتها الجماعات المدنية للضحايا أثناء فترة (بينوشيه) الدكتاتورية.

ومع مرور الزمن اتسع نطاق البرنامج، وفي عام 2000 أصبح يشتمل على الأشخاص النشيطة في ميدان حقوق الإنسان ممن كانوا يقدمون المساعدة للضحايا الذين خضعوا لانتهاكات مباشرة. ومن أجل حماية المستحقين من التعرض للإهانة أو التمييز لم يكن من الضروري عليهم أن يثبتوا أن حالتهم الصحية ترجع إلى أسباب سياسية.

#### الخدمات التعليمية (لا تزال جارية)

لأبناء الضحايا حق الحصول على خدمات تعليمية خاصة حتى سن 36 وينص القانون على أن الأبناء الذين يدرسون بالمدارس الثانوية أو الجامعات أو المعاهد الفنية يحصلون على منح تغطي رسوم التسجيل والتعليم وعلوّة شهرية لتكاليف المعيشة. وعلى كل طالب أن يثبت حالته في كل فصل دراسي من فصول السنة وتعطى الحرية لكل طالب أن يختار المعهد الذي يدرس به. وتدفع المعونة للطلاب عن طريق حساب بالبنك القومي. ويعفي القانون أبناء الضحايا من الخدمة العسكرية الإلزامية.

كما قامت المؤسسة بالبحث عن أماكن الضحايا الذين اختفوا، وأدخل برنامجاً لتعليم حقوق الإنسان، وبرنامجاً للدراسات القانونية وأسس مركزاً للأرشيف والتسجيل.

كما اتخذت خطوات رمزية لإحياء الذكرى. ففي عام 1991 وافقت الحكومة على إقامة ضريح لإحياء ذكرى الضحايا وتخصيص ميدان لذلك في الساحة (سنسياجو) وفي 2002 تم اعداد سجل يشتمل على 134 مشروعاً من مشاريع التعويض بمبادرة من عائلات الضحايا ومساعدة المنظمات المدنية والحكومية، هدف هذه المشاريع إقامة النصب التذكارية والمنتزهات والتماثيل المختلفة.

كما وافقت الحكومة على تنفيذ سبعة مشاريع لإحياء ذكرى 215 من الرجال والنساء الذين أعدموا أو احتجزوا بطرق غير قانونية.

#### التعويضات للمنفين العائدين (1990-1995)

وتم إقرار قانونين آخرين بمنح معونات للمنفين العائدين. وقد انتفع من ذلك 52,557 شخصاً، ولكن بعض الانتقادات قد وجهت إليه لأنه لم يشتمل على خدمات اجتماعية أو ثقافية. وبلغت ميزانيته 12 مليون دولار أمريكي. ويندرج تحت قائمة المنفبين الأشخاص الذين أبعدها، أو غادروا طواعية، أو حرموا من العودة، أو الأبناء الذين ولدوا في الخارج لأباء شيليين. وتشمل هذه المعونة على السماح بالعودة، والإذن بالعمل في شيلي بشهادات جامعية من الخارج، والحصول على التعليم، وضرائب معدلة على الأمتعة والبضائع.

### تعويضات للسجناء السياسيين (1990-1992)

على الرغم من أن بعض المحتجزين السياسيين قد تم الإفراج عنهم، إلا أن آخرين لم يفرج عنهم لأنهم كانوا محتجزين بمقتضى العدالة العسكرية. وكان الوضع القانوني معقداً ولم يسهل إيجاد حل مناسب وفي النهاية أصدر رئيس الجمهورية قراراً بمنحهم العفو وتولت المحاكم الأهلية القيام ببعض مهام المحاكم العسكرية وكان عدد السجناء السياسيين في العهد الدكتاتوري 1500 وعندما تولى الرئيس (إيلويه) الحكم كان 397 محتجزين، واطلق سراح 45 منهم على الفور، ومنح 160 سجيناً سياسياً العفو الرئاسي. ثم أفرج تدريجياً عن الآخرين. وحصل كل سجين سابق على مبلغ 1312 دولار أمريكياً. وفي عام 1994 صدر تقرير ينتقد مشاكل كثيرة تتعلق بالبرنامج لأنه لم يمنح تعويضات عن مدة السجن أو الإهانة التي لحقت بالكرامة أو السمعة أو الأضرار البدنية أو العقلية أو ضياع فرصة التعليم أو تلف الممتلكات أو الخسارة في الدخل.

### برنامج الاعتراف بالمفصولين لأسباب سياسية (1993- حتى الآن)

إثناء حكم (بينوشيه) تم فصل عدة آلاف من موظفي الحكومة. وفي بداية عهد الرئيس (إيلويه) أصدر مذكرة إلى مؤسسات القطاع العام بإعادة تعيين المفصولين لأسباب سياسية كما منحت الحكومة معاشاً لهم ولكنه لم يكن كافياً. وفي 1993 بدأ برنامج (الإعتراف بالمفصولين لأسباب سياسية) ثم تم تعديله في 1998 ثم في 2003 بحيث يشمل الموظفين الذين كانوا تابعين للقوات العسكرية وقوات الأمن في فترات معينة.

وتتضمن هذه المعونات معاشاً شهرياً قدره 112 دولاراً أمريكياً (معفى من الضرائب)، ومعونة الضمان الاجتماعي، وبعض علاوات إضافية. وإذا كان الشخص قد حصل على معاش حكومي شهري فعليه أن يختار بين هذا المعاش أو معاش الفصل من الخدمة. وهنا تقدم أكثر من 200,000 شخص بطلباتهم. وحتى فبراير / شباط 2003 كان 71404 شخص قد حصلوا على تلك المعونات، و 40696 حصلوا على معاش شهري معفى من الضرائب. وقد بلغت تكاليف تنفيذ هذا البرنامج حوالي 430,000 دولار أمريكي بين 2001 و 2003. وقد اشتكى كثيرون من عدم كفاية المعاش. وقد تضاعف مغزى التعويض عن طريق هذا البرنامج لأن بعض أعضاء النظام العسكري السابق وأعضاء البرلمان السابق الذين فصلوا ثم أعيد تعيينهم حصلوا على معاش طبقاً لهذا البرنامج.

### معاش امزار عين الذين حرّموا من الاصلاح الزراعي أو طردوا من

#### أراضيهم (1995 – حتى الآن)

كان أول من نادى بفكرة دفع تعويض للمزارعين الذين حرّموا من الاصلاح الزراعي أو طردوا من أراضيهم هم أساقفة الكنيسة الكاثوليكية في 1979. ثم طالبت جمعيات المزارعين بمنحهم تعويضات مقابل الأرض، لكنهم فشلوا في مساعيهم.

<p>بدأ تنفيذ البرنامج في 1995 وستفيد منه 4579 شخصاً يحصلون على معاش شهري حوالى 212 دولار أمريكي طبقاً لثلاث فئات من العمر. ويتوقف الدفع عند وفاة المستفيد. كما أنه يسمح بإستفادة الشخص من البرنامج الصحي. ويبقى على المطالبين استخراج شهادة من وزارة الزراعة.</p> <p>وينبغي ملاحظة أن هذا البرنامج لا يحقق مطالب المزارعين، لأنهم كانوا يطالبون بتخصيص أرصدة تتعلق بالأرض، وبمنحهم قطعة أرض للإنتاج الزراعي وبمسكن عائلي، ونفقات التعليم واجراءات أخرى تتعلق بالبرامج الأخرى.</p> <p><u>تعويضات لضحايا التعذيب</u></p> <p>هذا هو أحدث برامج التعويضات في شيلي. إن قانون 2004 الذي يحظر الكشف عن سجلات التعذيب لمدة 50 سنة ينص أيضاً على دفع تعويض للضحايا. وهم يحصلون على معاش شهري يتراوح بين 2,300 و 2,600 دولار. ويحصل أبناء الذين ولدوا في السجن أو احتجزوا مع والديهم على مبلغ قدره 6,800 دولار، وعلى معونة صحية وخدمات تعليمية مثلما يحصل عليه الضحايا الآخرون.</p>	
<p>استلمت (لجنة الحقيقة) و (المؤسسة القومية للتعويض والمصالحة) 4,750 طلباً. وتقرر اعتبار 3,197 منها ضحايا (1,102 مختفين، 2095 متوفين). وفي 1991 كان عدد المستفيدين من معاشات التعويض 5,794 شخصاً. وقد أخذ هذا العدد يقل تدريجياً مع مرور الزمن.</p>	<p><u>بيانات إحصائية</u></p>
<p>مصدر تمويل (المؤسسة القومية) هو الميزانية الحكومية وبعض المصادر الأهلية والدولية بما في ذلك منحة من هيئة المعونة الأمريكية ( وهي حالة استخدمت فيها معونة خارجية لتمويل التعويضات). أما البرامج الأخرى فكان مصدر تمويلها من ميزانيات الوزارات المختلفة.</p> <p>تكاليف البرنامج غير متاحة على وجه التحديد حالياً. ولكن تعويضات المعاشات بين 1991 و 2001 بلغت تقريباً تسعة ملايين دولار أمريكي. ولم يمكن تقدير تكاليف البرامج الصحية وغيرها بالضبط ولكن ميزانية برنامج التماعبة بالمؤسسة القومية كانت حوالى 300,000 دولار أمريكي في كل سنة، وبعد سنة 2000 ارتفعت إلى حوالى 750,000 سنوياً.</p>	<p><u>مصادر وتكاليف البرنامج</u></p>
<p>استمر الجدل بين جماعات الضحايا والهيئات السياسية المحافظة بما في ذلك العسكريون. وقد أكدت جماعات الضحايا أن المعونة المالية لا يمكن اعتبارها بديلاً عن محاكمة المسؤولين أو معرفة ما حدث لأقربائهم. ولكن العسكريين رفضوا أولاً المساعدة في البحث عن المختفين غير أنهم أخيراً تعاونوا في بعض الحالات.</p> <p>يوجد في شيلي نظام حكومي للعلاج الطبي يسمح بتقديم خدمات خاصة إلى الضحايا، كما أن بها جهاز فني متقدم يقوم بحساب المعاشات والمعونات الأخرى.</p>	<p><u>السياق والتحليل</u></p>

ويرى كثير من الضحايا وعائلاتهم أن التعويضات لا يمكن أن تكون جزاء وافياً عن مأسيتهم، وأن اجراءات التعويض ما هي الا مجرد محاولة لذلك. ويرى آخرون أن التعويضات المعنوية التي تعترف بالماضي، إلى جانب محاسبة المقترفين على جرائمهم، قد تكون أكثر أهمية من التعويض المالي.

وفي نهاية الأمر، فإن كفاح المجتمع الشيلي في كل خطوة من خطوات الطريق في سبيل الاعتراف بالضحايا وتقديم التعويضات، يوضح لنا مدى القيود التي سادت تلك المرحلة الإنتقالية التي ظل فيها مرتكبو الانتهاكات – وعلى الأخص (بينوشييه) – يمارسون قدراً من السلطة في الدولة. وفي نفس الوقت كافحت جماعات الضحايا من اجل القضاء على تلك السلطة وتوسيع مجال المحاسبة والتعويض. ومع هذا فقد استمر الإفلات من العقوبة يمارس في شيلي. و اخيراً مات (بينوشييه) دون أن تتاح الفرصة لمحاسبته على ما ارتكب من جرائم ضد حقوق الإنسان.